

## حكم الطلاق البدعي من حيث العدد في الفقه الشيعي

### ملخص

يهدف هذا المقال إلى بيان حكم الطلاق البدعي من حيث العدد في فقه الشيعة بالاستناد إلى النصوص الواردة في مصنفاتهم، والوقوف على بعض النقول الخاطئة لبعض أحكام هذا الفقه في مصنفات المذاهب الأخرى والذي نعتقد أنه يعود إلى سببين : أولهما - عدم نجاعة المنهج المتبع في تناول الموضوع محل البحث وثانيهما - عدم التدقيق والتمحيص في التعرف على حكم هذا الضرب من الطلاق من طرف فقهاء وكتاب المذاهب غير الشيعية.

أ. عبد القادر شرفي  
كلية الحقوق  
جامعة منتوري قسنطينة،  
الجزائر

إن حكم الطلاق البدعي من حيث العدد هي أن يوقع الرجل على امرأته أكثر من طلقة واحدة في العدة، بلفظ واحد كأنت طالق ثلاثا، أو بعدة ألفاظ كأنت طالق أنت طالق أنت طالق في محلين واحد، سواء كانت المرأة مدخولا بها أم لا، وهو ما يسمى في الفقه الإسلامي بالطلاق البدعي

إن حكم هذا النوع من الطلاق في الفقه الشيعي إجمالا هو وقوع طلقة واحدة. ولتوضيح ذلك نستعرض في الحديث عن الموضوع محل البحث رأي كلا من المذهبين الشيعيين الزيدي والجعفري تباعا فيما يلي :

أولا - المذهب الزيدي

ذهب جمهور الزيدية إلى أن الطلاق البدعي من حيث العدد لا يقع الا طلقة واحدة. وقال البعض الآخر منهم أن هذا الضرب من الطلاق لا يقع أصلا، وهو ما يدعوننا إلى تناول رأي كل من جمهور الزيدية ومخالفهم في هذا الخصوص.

### Résumé

Cette étude a pour but de clarifier la conception de la répudiation innovée, du point de vue du nombre, dans la théorie ou thèse chiite, en référence aux textes mentionnés dans les ouvrages des adeptes de ce rite.

Elle vise aussi à cerner certains extraits erronés de quelques points de vue du même rite, contenus dans les ouvrages des autres rites, et que nous estimons procéder de deux causes :

- la première, tient à l'inefficacité de la méthode utilisée dans l'approche du sujet étudié.

- la seconde, relève, selon nous, du défaut de précision dans la méthode suivie pour appréhender la conception de ce genre de divorce de la part des juristes et des auteurs qui appartiennent aux rites non chiites.

### 1 - جمهور الزيدية

ذهب جمهور الزيدية إلى أن الطلاق البدعي من حيث العدد لا يقع إلى طلاقة واحدة، يستوي في ذلك أن يكون مقترنا بعدد أكثر من واحد لفظاً أو إشارة أو كتابة أو أن يكون متعدداً، ويستوي أن تكون المرأة مدخولاً بها أم غير مدخول بها.

جاء في المنتزع المختار: " لا يتوالى متعدده أي فلا يقع طلقان إلا وبينهما رجعة أو عقد، سواء كان بلفظ نحو أنت طالق ثلاثاً أو ألفاظ نحو أنت طالق أنت طالق أنت طالق فإنه لا يقع إلا واحدة في صورتين" (1).

وجاء في التاج المذهب: " لو طلقها أكثر من واحدة فإنها لا تقع الثانية تبعاً للأولى من دون تخلل رجعة بينهما أو عقد، بل يقعان طلاقة واحدة، وسواء كانت اثنتين أم أكثر بلفظ واحد نحو أنت طالق ثلاثاً، أو ألفاظ نحو أنت طالق أنت طالق أنت طالق فإنه لا يقع إلا طلاقة واحدة لان الطلاق عندنا لا يتبع الطلاق في صورتين معاً، أما الصورة الأولى وهي أنت طالق ثلاثاً فالمذهب أنها واحدة، وهو قول كثير من العلماء ... وأما الصورة الثانية وهي أنت طالق أنت طالق أنت طالق فيقول الإمام الهادي واحد قولنا أنها تكون طلاقة واحدة لان الطلاق عندهما لا يتبع الطلاق، إذ الثاني واقع على غير محله فلم يتصف لا بسنة ولا ببذعة سواء كانت المطلقة مدخولاً بها أم لا، في مجلس واحد أم في مجالس متعددة، وهو المختار للمذهب" (2).

ومما تجدر ملاحظته هنا هو أن مذهب جمهور الزيدية نقله بعض الكتاب في مؤلفاتهم نقلاً خاطئاً، وهو ما يتبين من النصوص التالية:

1 - يقول علي الحفيف: " أن مذهب جمهور الزيدية كمذهب جمهور الفقهاء، وهو وقوع الطلاق كما أوقعه الزوج، فإن طلق اثنتين أو ثلاثاً بلفظ واحد لزمه ما أوقعه كمذهب جمهور الفقهاء" (3).

2 - ويقول محمد الأمين الضرير: " أن مذهب جمهور الزيدية كمذهب جمهور الفقهاء، وهو وقوع الطلاق كما باشره الزوج، فإن طلق اثنتين أو ثلاثاً دفعة واحدة وقعت كما صدرت منه" (4).

ونعتقد أن سبب هذا النقل الخاطئ للمذهب يعود إلى المنهج المتبع في تناول الموضوعات في بعض المصنفات الأساسية للمذهب الزيدي، حيث يذكر أصحاب هذه المصنفات أن حكم الطلاق البدعي مطلقاً - أي دون تحديد ما إذا كان بدعياً من حيث الوقت أو من حيث العدد، وهو ما يفيد انصرافه إلى النوعين - هو الوقوع كما أوقعه الزوج، كما ورد ذلك على سبيل المثال في المصنفين التاليين:

جاء في المنتزع المختار: "وسنيه أي سني الطلاق ما جمع شروطاً أربعة، الأول - أن يوقع طلاقة واحدة فقط، فلو أوقع اثنتين أو ثلاثاً بلفظ واحد أو بلفظين متتابعين كان بدعياً. الشرط الثاني أن يطلقها في طهر، فلو طلقها وهي حائض كان بدعياً .... وبدعيه ما خالفه هو ما خالف السني بأن يختل فيه أحد الشروط التي تقدمت ... والطلاق

البدعي عندنا واقع، وهو قول أكثر العلماء " (5).

وجاء في التاج المذهب : " وسنيه أي سني الطلاق... ما جمع شروطا أربعة، الأول - أن يوقع طلقة واحدة فقط، فلو أوقع اثنتين أو ثلاثا بلفظ واحد أو بلفظتين متتابعتين كان بدعيا، سواء كانت المرأة مدخولا بها ... أم غير مدخولة ... الشرط الثاني - أن يطلق في طهر ... وبدعيه ما خالفه أي الطلاق البدعي هو ما خالف السني بأن اختلف فيه أحد الشروط التي تقدمت ... والطلاق البدعي عندنا واقع، وهو قول أكثر العلماء ... " (6). ثم بعد إيراد حكم الطلاق البدعي مطلقا على النحو المتقدم يوردون حكم الطلاق البدعي من حيث العدد في نصوص لاحقة، وهو وقوع طلقة واحدة. وقد سبق أن بينا حكم هذا النوع من الطلاق قبل قليل، وبهذا فهم يقيدون ما أورده مطلقا في النصوص الأولى بما أورده خاصا بالطلاق البدعي من حيث العدد في النصوص اللاحقة، وعلى ذلك يكون حكم الطلاق البدعي مطلقا في النصوص الأولى خاصا بالطلاق البدعي من حيث الوقت لأن حكم الطلاق البدعي من حيث العدد جاء في النصوص اللاحقة، وبهذا يكون الحكم في هذه النصوص وهو خاصا بالطلاق البدعي من حيث العدد مقيدا للحكم في تلك النصوص المطلقة وجعله خاص بالطلاق البدعي من حيث الوقت. لذلك فإننا نعتقد أن من لم يوفق في نقل هذا المذهب نقلا صحيحا من المؤلفين يكونون قد أطلعوا على النصوص المطلقة أولا فأغناهم إطلاق لفظ الطلاق البدعي فيها لانسحابه على نوعي الطلاق البدعي عن البحث عن حكم الطلاق محل البحث، فجاء نقلهم للمذهب خاطئا لهذا السبب. ولعل ما يقوي هذا الاحتمال هو ورود النصوص المطلقة في هذه المصنفات قبل النصوص المتضمنة لحكم الطلاق البدعي من حيث العدد، وهو ما يقوي من ترجيح فرضية الإطلاع عليها قبل غيرها .

## 2 - رأي بعض فقهاء الزيدية

قال بعض فقهاء الزيدية أن الطلاق البدعي من حيث العدد لا يقع أصلا، غير أن معتنقي هذا الرأي لا يصرحون بما إذا كان عدم وقوع الطلاق محل البحث عندهم يقتصر على المرأة المدخول بها فقط، أم يشمل غير المدخول بها أيضا، وبما أن مذهبهم خلا من التفصيل في هذا الخصوص بل جاء عاما فإنه يشمل كل من المرأة المدخول بها وغيرها لأنه إذا كانت مباشرة أكثر من طلقة واحدة بلفظ واحد أو بألفاظ متعددة، في مجلس واحد أو في أكثر من مجلس في العدة الواحدة، يعتبر بدعة فإن البدعة لا تتغير بالدخول أو عدمه.

والملاحظ أن البعض ممن تصدوا بالبحث لهذا الموضوع يظنون أن قول أصحاب هذا المذهب بعدم وقوع الطلاق موضوع البحث مطلقا، يقتصر على الطلاق المقترن بعدد أكثر من واحد دون الطلاق المتعدد.

يقول ابن حزم : " وأما اختلافهم في طلاق الثلاث مجموعة أهو بدعة أم لا ؟ فزعم قوم أنها بدعة ثم اختلفوا فقالت طائفة منهم لا يقع البتة ... " (7).

ويقول ابن تيمية : " قال المستدلون هؤلاء، الذين هم بعض الشيعة وطائفة من أهل الكلام، يقولون جامع(8) الثلاث لا يقع به شيء " (9).

ويقول ابن حجر تعليقا على ما جاء في صحيح البخاري تحت عنوان ( باب من أجاز طلاق الثلاث ) (10): " وفي الترجمة(11) إشارة إلى أن من السلف من لم يجز وقوع الثلاث ... ويحتمل أن يكون مراده بعدم الجواز من قال لا يقع الطلاق إذا أوقعها مجموعة للنهي عنه، وهو قول للشيعة " (12).

ويقول محمد أبو زهرة : " فبعض العلماء قال : أن الطلاق الثلاث بلفظ الثلاث لا يقع به شيء " (13).

ويقول علي الخفيف : " وأما تطليق الرجل زوجته أكثر من طلقة واحدة دون مراجعة تفصل بين الطلقات، فالفقهاء في ترتب أثره على أربعة مذاهب .

المذهب الأول - يقضي بعدم وقوعه أصلا إذا كان بلفظ واحد مقترن بما يدل على زيادته على الواحدة لفظا أو إشارة " (14).

ويقول عبد الرحمن الصابوني : " ذهب بعض الشيعة وبعض التابعين إلى أن الطلاق إذا اقترن بعدد يزيد على الواحدة فلا يقع " (15).

والصحيح أن هناك من قال منهم بعدم وقوع الطلاق محل البحث أصلا، سواء أكان مقترنا بعدد أكثر من أحد أو متواليا، وسواء حصل في مجلس واحد أو في أكثر من مجلس في العدة الواحدة. والنصوص التالية توضح ذلك :

قال صاحب الجواهر : " في صحيح زرارة عن الباقر عليه السلام كل طلاق لا يكون عن السنة ... فليس بشئ ، قال زرارة : قلت لأبي جعفر عليه السلام فسر لي طلاق السنة ... فقال : أما طلاق السنة فإذا أراد الرجل أن يطلق امرأته فلينتظر بها حتى تطمئ وتطهر، فإذا خرجت من طمئتها طلقها تطليقة من غير جماع، ويشهد شاهدين على ذلك، ثم يدعها حتى تطمئ طمئتين فتتقضي عدتها بثلاث حيض، وقد بانته منه ... " (16).

وقال أيضا وفي صحيح أبي بصير عن الصادق عليه السلام تفسير طلاق السنة بما سمعته في صحيح زرارة " (17).

بناء على ما تقدم، فإن الرجل إذا طلق امرأته أكثر من طلقة واحدة بألفاظ متعددة كأنت طالق أنت طالق أنت طالق أنت طالق، في مجلس واحد أو في أكثر من مجلس في العدة الواحدة، لا يعتبر طلاقه طلاقا سنيا بالمفهوم المخالف لما قاله الباقر والصادق، بل يعتبر طلاقه طلاقا بدعيا. وعليه فإن مخالفة السنة في الطلاق من حيث

العدد المتعين إيقاعه في العدة الواحدة يتحقق بما زاد عن الطلقة الواحدة ولا يمكن التفريق بشأنه بين الزيادة المتأتية من اقتران الطلاق بعدد أكثر من واحد أو من تعدده لأن النص العام يبقى على عمومته ما لم يخصصه نص آخر، ولم يوجد نص يخصص عموم النص المذكور أعلاه، لذا فإن عدم وقوع الطلاق البدعي من حيث العدد المتعين إيقاعه في العدة الواحدة يشمل الطلاق المقترن بعدد أكثر من واحد والطلاق المتعدد، وهذا ما يؤكد النص الوارد في شرائع الإسلام في مسائل الحلال والحرام، والمصاغ بالشكل التالي : " فالبدعة طلاق الحائض ... وطلاق الثلاث من غير رجعة بينهما، والكل عندنا باطل لا يقع معه طلاق "(18).

يتضح من هذا النص؛ أن الثلاث غير المتخللة برجعة قد تكون مجموعة كأنت طالق ثلاثا، وقد تكون مفرقة، سواء باشرها الزوج في مجلس واحد أو في أكثر من مجلس في العدة الواحدة، كأنت طالق أنت طالق أنت طالق .

وقال العاملي : " ولو فسر الطلقة بأزيد من الواحدة كقوله أنت طالق ثلاثا، لغى التفسير ... وقيل يبطل الجميع لأنه بدعة، لقول الصادق من طلق ثلاثا في مجلس فليس بشئ "(19).

ثانيا : المذهب الجعفري

قال الجعفرية : أن الطلاق البدعي من حيث العدد إذا كان متواليا كانت طالق أنت طالق أنت طالق، لا يقع إلا طلقة واحدة باتفاق بينهم، لا فرق في ذلك بين المطلقة المدخول بها وغيرها، سواء وقع الطلاق في مجلس واحد أو في أكثر من مجلس ، في طهر واحد أو في عدة أطهار؛ إذا كانت المطلقة غير مدخول بها فلأن الطلاق لا يتبع الطلاق عندهم إلا بارتجاع، فلا يقع من ثم لا الطلاق الثاني ولا الثالث إن حدث، وإذا كانت المطلقة غير مدخول بها، ولكون هذه الأخيرة تبين بالطلقة الأولى فلا يصادف من ثم الطلاق الثاني ولا الثالث محل له فيبطل.

جاء في جواهر الكلام " ..لو كرر الصيغة مرتين أو ثلاثا قاصدا لتعدد الطلاق... لا خلاف بيننا في وقوع واحدة (20). وروى عن أبي جعفر أنه قال : إذا طلق الرجل امرأته ... فليس له أن يطلق بعد ذلك حتى تنقضي عدتها أو يراجعها(21) . وروى عن أبي عبد الله أنه قال: فان طلق واحدة علي طهر بشهود , ثم انتظرها حتى تحيض وتطهر، ثم طلقها قبل أن يراجعها لم يكن طلاقه الثاني طلاقا لأنه طلق طالقا، لأنه إذا كانت المرأة مطلقة من زوجها كانت خارجة عن ملكه حتى يراجعها " (22).

وجاء السرائر : " فان قال لغير المدخول بها انت طالق أنت طالق أنت طالق بانته عنه بالاولي وبطل الثاني والثالث بغير خلاف فان قال ذلك للمدخول بها لا يقع إلا الطلاق الأول دون الثاني والثالث لأن طلاق الطالق لا يصح، فإن تخلت المراجعة صح " (23).

ويذهب عبد الرحمن الصابوني إلى أن الطلاق بعد المراجعة ودون حصول جماع لا يقع في المذهب الجعفري، إذ يقول: " إن مطلق المراجعة لا يكفي إذا أراد [ الزوج ] أن يطلق الثانية، فلو طلق بعد أن راجعها بدون موقعة لم يكن طلاقا في المذهب ... وهو برأبي يمثل حكمة المراجعة حيث لا تصبح المراجعة سببا للطلاق المتكرر " (24).

ويؤخذ على الصابوني إطلاق القول في هذا الخصوص، ذلك أن عدم وقوع الطلاق بعد المراجعة إلا بحصول الجماع عند الجعفرية يقتصر على طلاق العدة فقط ولا ينصرف إلى طلاق السنة (25).

جاء في كتاب النهاية: " متى راجعها لم يجز له أن يطلقها تطليقة أخرى طلاق العدة إلا بعد أن يواقعها ويستبرئها بحيضة، فإن لم يواقعها أو عجز عن وطئها، وأراد الطلاق طلقها للسنة " (26).

ويؤخذ على الصابوني أيضا أن ما ذكره أنه مذهب الجعفرية في هذا النص ما هو إلا رواية غير معتمدة في المذهب، لذلك يجب أن تحمل النصوص التي استدل بها علي ما ذكره في هذا الصدد على هذه الرواية. أما طلاق السنة بعد المراجعة فالصحيح عندهم أنه يقع ولو لم تحصل موقعة .

جاء في جواهر الكلام: " إذا طلق الحائل طلاقا رجعيا ثم راجعها، فإن واقعها وطلقها في طهر آخر صح إجماعا ... وإن طلقها في طهر آخر من غير موقعة فيه روايتان: إحداهما، لا يقع الثاني أصلا ... والرواية الأخرى يقع الطلاق ويكون ثانيا وهو الأصح " (27).

ويجدر بنا أن نذكر هنا أن إجماع الجعفرية منعقد على أن المطلق إذا كان ممن يعتقد الثلاث لزمته.

جاء في السرائر: " روى أصحابنا روايات متناظرة واجمعوا عليها قولاً وعملاً أنه إذا كان المطلق مخالفاً، وكان ممن يعتقد وقوع الطلاق الثلاث لزمه ذلك، ووقعت الفرقة به " (28).

وجاء في المختصر النافع في فقه الإمامية: " ولو كان المطلق يعتقد الثلاث لزمته " (29).

إن المذهب الجعفري في هذا الخصوص، كما هو واضح، لا يعضده دليلاً نقلياً ولا عقلياً من مصادر الشرع، وهو بعد مخالف لأصولهم في هذا النوع من الطلاق والتي تقضي برد الثلاث إلى الواحدة.

ويذهب جمهور الجعفرية إلى أن الطلاق الموصوف بعدد أكثر من واحد لفظاً أو إشارة أو كتابة لا يقع إلا طلقة واحدة .

جاء في تحرير الأحكام : " الطلاق قسمان , بدعة غير واقع وهو طلاق الحائض والنفساء... والمطلق ثلاثا بغير رجوع بينهما, ويقع في الأخير واحدة على الأقوى ... " (30).

إن مذهب الجعفرية في هذا النوع من الطلاق قد نقل نقلا خاطئا في بعض المؤلفات الفقهية غير الشيعية عند القدامى والمحدثين من الكتاب, وهذه بعض النصوص التي تبين ذلك :

جاء في حاشية ابن عابدين : " وعن الإمامية لا يقع [ الطلاق ] بلفظ الثلاث... لأنه بدعة محرمة " (31).

وجاء في البدائع : " أما حكم طلاق البدعة ... وقال بعض الناس أنه لا يقع, وهذا مذهب الشيعة " (32).

ويلاحظ أن كلام الكاساني في هذا النص, كما هو واضح, يتعلق بحكم الطلاق البدعي بصفة مطلقة, وهو ما يجعله ينصرف إلى نوعي الطلاق البدعي أي طلاق البدعي من حيث الوقت, والطلاق البدعي من حيث العدد, وما يهمننا منهما هو النوع الأخير الذي جاء كلام الكاساني عنه مطلقا, فانطوى بذلك على خطأ في نقل مذهب الجعفرية في حكم الطلاق الموصوف بعدد أكثر من واحد, والذي تقع به طلاقة واحدة عند جمهوريهم, ولا يقع به شيء عند بعضهم. كما انطوى حديثه على خطأ في نقل حكم الطلاق البدعي عندهم, والذي تقع به طلاقة واحدة باتفاق بينهم على ذلك.

وجاء في البناية في شرح الهداية " ... وعن الإمامية لا يقع [ أي الطلاق الثلاث بلفظ واحد ] شيء أصلا " (33).

وجاء في فقه القرآن والسنة : " قال بعض الناس أنه إذا أوقع الطلاق الثلاث جملة واحدة لم يقع, وهذا مذهب الشيعة أيضا " (34).

إن سبب النقل الخاطئ لهذا المذهب في تلك المصنفات, فيما نحسب, راجع إلى الاضطراب الحاصل في إيراد حكم هذا النوع من الطلاق في كثير من كتب الجعفرية, إذ بينما نجد بعضها يورد أن مذهب الجعفرية في الطلاق المقترن بعدد أكثر من واحد هو عدم الوقوع أصلا, نجد بعضها الآخر جاء به أن المذهب هو وقوع طلاقة واحدة, وقد سمح لنا استقراء النصوص الواردة في هذا الشأن عند الجعفرية, في حدود ما وقع بين أيدينا من مصنفات, من تصنيفها إلى أربعة أصناف نوردها فيما يلي:

الصنف الأول - ويجري الكلام فيه عن الطلاق البدعي من حيث الوقت والطلاق البدعي من حيث العدد, والحكم فيهما واحد, وهو عدم الوقوع أصلا, وقد سبق أن أوردنا في النصين اللذين يثبتان ذلك, وقد جاء على التوالي في المختصر النافع في فقه

الإمامية ص 198. وشرائع الإسلام في مسائل الحلال والحرام ص 32.

والملاحظ أن الطلاق البدعي من حيث العدد قد ذكر في النصين المشار إليهما مع الطلاق البدعي من حيث الوقت باعتباره طلاقاً بدعياً، ولكن الحكم الوارد فيهما وهو عدم الوقوع لا ينصرف إليه بل يقتصر على الطلاق البدعي من حيث الوقت فقط، أما حكم الطلاق البدعي من حيث العدد هو ما ذكره العاملي بقوله: "[الطلاق]... إما حرام وهو طلاق الحائض... والثلاث من غير رجعة... وكله لا يقع... لكن يقع في الثلاث واحدة" (35). وما ذكره النجفي أيضاً حيث قال: "وعلى كل حال فطلاق البدعة اصطلاحاً ثلاث: طلاق الحائض الحائل بعد الدخول... وكذا النفساء... أو في طهر قربها فيه... وطلاق الثلاث من غير رجعة بينهما مرسله أو مترتبة... وعلى كل حال فهو باطل عندنا فلا يقع معه الطلاق إلا الأخير فإنه لا خلاف في وقوع الواحدة به مع الترتيب، وعلى خلاف في المرسله" (36).

الصف الثاني - ويتعلق الكلام فيه بالطلاق البدعي من حيث العدد مقترنا بعدد كان أو متعدداً، والحكم فيه طلاقة واحدة، والنص الآتي يوضح ذلك:

جاء في النهاية في مجرد الفقه والفتاوى: "و من شرائط الطلاق العامة أن يطلق تطليقة واحدة، فإن طلقها أكثر من ذلك اثنتين أو ثلاثاً أو ما زاد عليه، لم يقع أكثر من واحدة" (37).

ولا شك في أن هذا النص يتضمن الرأي المتفق عليه عند الجعفرية، وهو أن الطلاق المتعدد لا يقع منه إلا طلاقة واحدة، وكذا رأي جمهورهم القاضي بأن الطلاق المقترن بعدد أكثر من واحد لا يقع منه إلا طلاقة واحدة أيضاً، وهو المعتمد في المذهب.

الصف الثالث - والحديث فيه يدور عن الطلاق الموصوف بعدد يزيد عن الواحد، والحكم فيه وقوع طلاقة واحدة، والنصان التاليان يبينان ذلك:

جاء في السرائر في الفقه: "أما مذهب أهل البيت فإنهم يرون أن الطلاق الثلاث بلفظ واحد وحالة واحدة من دون تخلل المراجعة لا يقع منه إلا واحدة" (38).

وجاء في الأحوال الشخصية: "ولو قال أنت طالق ثلاثاً... تقع طلاقة واحدة مع تحقق الشروط" (39).

ولا ريب في أن هذين النصين يتضمنان رأي جمهور الجعفرية في الطلاق المقترن بعدد أكثر من واحد، ذلك لأن النص الأول منهما جاء مباشرة عقب نص آخر يتضمن مذهب الجعفرية مفصلاً في هذا النوع من الطلاق، وهو وقوع طلاقة واحدة عند جمهورهم، وعدم وقوع شيء عند البعض منهم، وهو ما يؤكد ما ذكرناه من أن النصين سالفَي الذكر يتضمنان رأي جمهور الجعفرية في الطلاق الموصوف بعدد يزيد من واحد لأنه لا يعقل أن يورد المصنف نصاً يذكر فيه مذهب الجعفرية في الطلاق الثلاث بلفظ واحد صحيحاً مفصلاً، وهو وقوع طلاقة واحدة عند جمهورهم، وعدم وقوع شيء

عند بعضهم، ثم يورد بعده مباشرة نصا آخر يذكر فيه مذهبهم خاطئا.

وما تجدر ملاحظته هنا هو أن هناك نصوصا أخرى تدخل ضمن هذا الصنف من النصوص إلا أنها تفترق عن النصين السابقين في أنها تصرح بوجود إجماع على وقوع طلقة واحدة في هذا النوع من الطلاق عند الجعفرية، وهو أمر غير صحيح. وهذه النصوص هي :

جاء في تحرير الأحكام : " فلو قال أنت طالق ثلاثا، فزاد واثنيتين لم يقع ، وقيل... تقع واحدة ويلغو الزائد، ولا خلاف عندنا في أنه لا يقع ما زاد على واحدة"(40).

وجاء في أصل الشيعة : " وقد اتفقت الإمامية أيضا على أن الطلاق الثلاث واحدة، فلو طلقها ثلاثا لم تحرم عليه ويجوز له مراجعتها"(41).

وجاء في الفصول الشرعية : " إذا قال الرجل لزوجته... أنت طالق ثلاثا قاصدا بذلك ثلاث تطبيقات يقع واحدة فحسب ". وأضاف الماتن بعد إيراده لهذا النص قائلا : " كل ما ذكرناه شرط لصحة الطلاق مجمع عليه، وتجد ذلك في جميع كتب الإمامية"(42).

يتضح مما سبق أن المذهب الجعفري في هذه النصوص الثلاثة الأخيرة قد نقل نقلا خاطئا لانتقاء الإجماع في هذا المذهب على وقوع الطلاق البدعي من حيث العدد بلفظ واحد، طلقة واحدة لوجود بعض من قال منهم بعد وقوع شيء أصلا في هذا الصنف من الطلاق، ولو أن الطلاق المتتابع هو الذي ذكر في تلك النصوص، وقيل أن إجماع الجعفرية منعقد على وقوعه طلقة واحدة لكان صحيحا.

الصنف الرابع - والكلام فيه خاص بالطلاق البدعي من حيث العدد بلفظ واحد، والحكم فيه عدم وقوع شيء أصلا لا واحدة ولا أكثر منها، والنصوص التالية توضح ذلك :

جاء في تفسير مجمع البيان : " واستدل أصحابنا بهذه الآية [ أي الطلاق مرتان ] على أن الطلاق الثلاث بلفظ واحد لا يقع"(43).

وقال النجفي : " لو فسر الطلقة باثنتين أو ثلاثا (44) لم يقع ذلك عندنا بلا خلاف ... وقال المرتضى وابن أبي عقيل ... يبطل الطلاق من أصله للشك في زوال النكاح بذلك "(45). واستدل على ذلك بعدة آثار منها خبر أبي بصير عن أبي عبد الله : " ومن طلق ثلاثا بمجلس ليس بشيء". ومنها أن عبد الله بن محمد كتب إلى أبي الحسين يقول : " روى أصحابنا عن أبي عبد الله في الرجل طلق ثلاثا بكلمة واحدة على طهر بغير جماع، بشاهدين أنه يلزمه واحدة، فوقع بخطه أخطأوا على أبي عبد الله

لا يلزمه الطلاق". ومنها خبر هارون ابن خارجة عن أبي عبد السلام المروري في كتاب الخرائج قال: قلت أني ابتليت فطلقت أهلي ثلاثا دفعة فسألت أصحابنا فقالوا: ليس بشيء، إلا أن المرأة قالت لا أرضى حتى تسأل أبا عبد الله، فقال: "أرجع إلي أهلك فليس عليك شيء" (46).

وروى صاحب السرائر عن الصادق أنه قال: "إياكم والمطلقات ثلاثا في مجلس واحد فإنهن ذوات أزواج". وعن ابن عباس أنه كان يقول: "ألا تعجبون من قوم يحلون المرأة لرجل واحد وهي تحرم عليه، ويحرمون على آخر وهي حلال له، فقالوا: يا ابن عباس ومن هؤلاء القوم؟ فقال: "هم الذين يقولون للمطلق ثلاثا في مجلس واحد حرمت عليك امرأتك" (47).

وكما هو واضح فإن قول النجفي أن عدم وقوع الطلاق المقترن بعدد أكثر من واحد أصلا لا خلاف فيه عند الجعفرية هو قول غير صحيح لأن الخلاف في هذا الضرب من الطلاق معلوم عندهم. وقد أورده هو نفسه في الأدلة التي ساقها عقيب قوله المتقدم مباشرة. أما النصوص التي جاء فيها أن الطلاق الثلاث بلفظ واحد لا يقع به شيء أصلا، فالظاهر أنها تتضمن رأي بعض الجعفرية وهم الأقلية لا رأي جمهورهم. وما يؤكد ذلك أن النجفي بعد أن أورد الرأي القائل بعدم الوقوع مطلقا، ذكر الرأي القائل بوقوع طلقة واحدة وقال: "وهو أشهر الروايتين أي أنه الرأي المعتمد عند الجعفرية، وهو رأي جمهورهم، والرأي الآخر هو رأي البعض منهم" (48).

ولعل ما يؤيد تصنيفنا للنصوص الواردة في هذا الخصوص إلى أربعة أصناف، وتأول النصوص الواردة في كل منها على نحو ما سبق أن بينا، هو ما ذهب إليه صاحب السرائر بقوله: "ومن شرائط الطلاق العامة أن يطلقها تليقة واحدة، فإن طلقها اثنتين أو ثلاثا بأن يقول: أنت طالق ثلاثا لغير الدخول بها، أو قال ذلك للمدخول بها لم يقع على الصحيح من المذهب إلا واحدة. وقال بعض أصحابنا لا يقع من ذلك شيء، والأول الأظهر من المذهب" (49).

وما أورده صاحب جواهر الكلام بقوله: "ولو فسر الطلقة باثنتين أو ثلاثا ... فقيل ... يبطل الطلاق ... وقيل يقع واحدة بقوله طالق ويلغوا التفسير ... وهو أشهر الروايتين" (50).

والخلاصة أن الطلاق البدعي من حيث العدد لا يقع في فقه الشيعة إجمالا إلا طلقة واحدة، سواء كان موصوفا بعدد أكثر من واحد لفظا أو إشارة أو كتابة، أو كان متعددا، وسواء كانت المطلقة مدخولا بها أو غير مدخول بها، وهو مذهب بعض الصحابة والتابعين كابن عباس (51) وطاووس (52) وعطاء بن يسار (53) والحسن البصري (54). وهو ما قال به ابن تيمية (55) وتلميذه ابن القيم (56).

إن القول بوقوع الطلاق البدعي من حيث العدد لا يقع إلا طلقة واحدة، يتفق مع

مقاصد الشرع في المحافظة على رابطة الزوجية ما وجد إلى ذلك سبيلا ، كما أنه يتفق وآية " الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان " التي تعني أن الطلاق يجب أن يكون مفرقا في الزمان مرة بعد مرة متخللا بمراجعة بين الطلقة والأخرى كما ذهب إلى ذلك الكثير من المفسرين، لذا اعتنقته الكثير من تشريعات الأحوال الشخصية العربية، كالقانون اللبناني الصادر سنة 1912 في المادتين 108 و 115. والقانون المصري لسنة 1920 في المادة 5 . والقانون العراقي لعام 1959 في المادة 2/37 . والقانون الصومالي لسنة 1975 في المادة 3/36 . والقانون الأردني لسنة 1976 في مادتيه 85 و 90 . والقانون اليمني لعام 1978 في المادتين 62 و 63. والقانون الكويتي الصادر في عام 1984 في المادتين 103 و 109. وكذا كل من القانونين السوري لسنة 1953 في المادة 92، والقانون المغربي الصادر عام 1957 في الفصل 51 اللذين قننا الرأي القاضي بوقوع الطلاق محل البحث طلقة واحدة عندما يكون موصوفا بعدد أكثر من واحد .

### المراجع :

1. ابن مفلح ( أبو الحسن عبد الله ) المنتزح المختار من الغيث المدرار المفتاح لكوائم الأزهار في فقه الأئمة الأطهار. د ط . القاهرة. مصر . مطبعة المعاهد. سنة 1919 . ص 453.
2. العنسي ( أحمد بن قاسم اليماني الصنعاني ) التاج المذهب لأحكام المذهب، شرح متن الأزهار في فقه الأئمة الأطهار . ط 1 . د م . دار إحياء الكتب العربية سنة 1947. ج 2. ص 199 – 200 .
3. الخفيف ( علي ) محاضرات عن فرق الزواج في المذاهب الإسلامية . د ط . القاهرة. مصر. مطبعة الرسالة. د ت . ص 36.
4. الضربير ( محمد الأمين ) محاضرات عن نظام الأحوال الشخصية. د ط . المطبعة الفنية الحديثة. سنة 1968. ص 54.
5. ابن مفتاح ( أبو الحسن عبدالله ) المرجع السابق . ج 2. ص 388 – 390.
6. العنسي ( أحمد بن قاسم اليماني الصنعاني ) المرجع السابق. ج 2 . ص 124 .
7. ابن حزم (عل ابن أحمد) المحلى. د ط . بيروت. لبنان . دار الآفاق الجديدة. د ت . ج . 10 . ص 167.
8. الصواب جمع الثلاث، والتصويب من السياق.
9. ابن تيمية ( تقي الدين أحمد ) الفتاوى الكبرى. د ط . بيروت. لبنان. دار المعرفة. د ت . ج 3 ص 26.
10. الجعفي ( محمد بن إسماعيل البخاري ) صحيح البخاري. د ط . بيروت. لبنان. دار الجيل . د ت . م 3. ج 7. ص 57.
11. المقصود بالترجمة العنوان .

12. ابن حجر(شهاب الدين أحمد) فتح الباري بشرح صحيح البخاري. ط2. بيروت. لبنان. دار إحياء التراث العربي. القاهرة. مصر. د. ت. ج. 9 ص 296.
13. أبو زهرة (محمد) الأحوال الشخصية. ط3. بيروت. لبنان. دار الفكر العربي. القاهرة. مصر. سنة1957. ص356.
14. الخفيف ( علي) المرجع السابق. ص 32.
15. الصابوني(عبد الرحمن) مدى حرية الزوجين في الطلاق في الشريعة الإسلامية دراسة مقارنة. ط2. بيروت. لبنان. دار الفكر. سنة 1968. ص 181.
16. النجفي ( محمد حسن ) جواهر الكلام في شرائع الإسلام، تصحيح وتحقيق وتعليق لوجاني ( محمود) ط7. بيروت. لبنان. دار إحياء التراث العربي. سنة 1981. ج32. ص 118.
17. النجفي ( محمد حسن ) المرجع نفسه. ج32. ص 118.
18. الحلبي(نجم الدين جعفر) شرائع الإسلام في مسائل الحلال والحرام تحقيق وإخراج وتعليق محمد علي (عبد الحسين). ط1. النجف. العراق. مطبعة الآداب. سنة1969. ص23.
19. العاملي ( زين الدين الجبعي ) الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية. د. ط. دمشق. سوريا. دار التعاون للمطبوعات. د. ت. ص 15.
20. النجفي ( محمد حسن ) المرجع نفسه. ج32. ص 81.
21. القمي ( محمد بن أبي الحسن المشتهر بالشيخ الصدوق ) من لا يحضره الفقيه. د. ط. دم. دن. د. ت. ص 441.
22. النجفي ( محمد حسن ) المرجع نفسه. ج32. ص 136.
23. السرائر في الفقه، مخطوط يوجد بدار الكتب المصرية. القاهرة. ص 164.
24. الصابوني ( عبد الرحمن ) المرجع السابق . ص 195.
25. النجفي ( محمد حسن ) المرجع السابق. ج 32. ص ص 118 – 119.
26. الطوسي ( محمد بن الحسن ) النهاية في مجرد الفقه والفتاوى. د. ط. بيروت. لبنان. دار الكتاب العربي. سنة 1980. ص 515.
27. النجفي ( محمد حسن ) المرجع نفسه. ج32. ص 135.
28. السرائر في الفقه، المرجع السابق. ص 166. الطوسي ( محمد بن الحسن ) المرجع السابق. ص 512.
29. الحلبي ( نجم الدين جعفر ). المرجع السابق. ص 198.
30. الحلبي ( يوسف بن مظهر ). تحرير الأحكام ، مخطوط يوجد بجامعة القاهرة. مصر. ص 54.
31. ابن عابدين ( محمد أمين ) . حاشية رد المحتار على الدر المختار، شرح تنوير الأبصار. ط2. بيروت. لبنان. دار الفكر . سنة 1966. ج3. ص 233.
32. الكاساني ( علاء الدين أبي بكر ) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع . ط2. بيروت. لبنان. دار الفكر العربي. سنة 1982. ج3. ص 96.

33. العيني ( محمود بن أحمد ) البناية في شرح الهداية. ط1. بيروت. لبنان. دار الفكر. سنة 1980. ج4. ص 372.
34. قراة ( علي ) فقه القرآن والسنة في موضوع الطلاق في الإسلام. دط. القاهرة. مصر. دار مصر للطباعة. سنة 1956. ص 453.
35. العاملي ( شمس الدين محمد ) اللعة الدمشقية . د ط. دم. د ت. ص 123 - 124.
36. النجفي ( محمد حسن ) المرجع السابق. ج32. ص ص 116 - 117.
37. الطوسي ( محمد بن حسن ) المرجع السابق. ص 512.
38. السرائر في الفقه، المرجع السابق . ص 164.
39. مغنية ( محمد جواد ) الأحوال الشخصية على المذاهب الخمسة. ط1 . بيروت . لبنان. دار العلم للملايين. سنة 1964. ص 29.
40. الحلبي ( يوسف بن مظهر ) المرجع السابق . ص 53.
41. الغطاء ( محمد الحسين آل كاشف ) أصل الشيعة وأصولها. د ط. القاهرة. مصر. المطبعة الحديثة. د ت. ص 196 - 197.
42. مغنية ( محمد جواد ) الفصول الشرعية على مذهب الإمامية . ط2. بيروت. لبنان. منشورات المكتبة الأهلية. سنة 1961. ص 64.
43. الطبرسي ( الفضل بن الحسين ) مجمع البيان في تفسير القرآن . دط. بيروت. لبنان. دار مكتبة الحياة. د ط. ج2. ص 235.
44. المقصود بالتفسير بالإثنتين أو الثلاث قوله : أنت طالق ثلاثا . راجع في ذلك النجفي ( محمد حسن ) المرجع السابق. ج2. ص 82. والعاملي ( زين الدين الجبعي ) المرجع السابق، ص 15.
45. النجفي ( محمد حسن ) المرجع السابق. ج32. ص ص 81 - 82.
46. النجفي ( محمد حسن ) المرجع نفسه. ج32. ص 84.
47. السرائر في الفقه، المرجع السابق . ص 165 - 166.
48. النجفي ( محمد حسن ) المرجع نفسه. ج32. ص 85. وأين كان النجفي من القائلين بعدم وقوع الطلاق البدعي من حيث العدد أصلا. وقد سبق أو أوردنا رأيه قبل قليل.
49. السرائر في الفقه، المرجع السابق . ص 164.
50. النجفي ( محمد حسن ) المرجع السابق. ج32. ص 81 - 82.
51. أبو داوود ( سليمان بن الأشعث الأزدي ) سنن أبي داود. د ط. د ن. د م. راجعه، وضبط أحاديثه، وعلق على حواشيه، عبد الحميد ( محمد محي الدين ) ج2. ص 260.
52. الجوزي ( ابن القيم ) إغائة اللهفان من مصائد الشيطان. تحقيق الكيلاني ( محمد سيد ) دط. القاهرة. مصر، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده. دك. ج1. ص 340.
53. الجوزي ( ابن القيم ) المرجع نفسه. ج1. ص 341.

54. الجوزي ( ابن القيم ) المرجع نفسه. ج.1. ص 341.
55. ابن تيمية ( تقي الدين أحمد ) المرجع السابق. ج.3. ص 16 وما بعدها.
56. الجوزي ( ابن القيم ) زاد المعاد في هدي خير العباد. المرجع السابق. ج.4. ص 51 وما يليها.